

الحالة السودانية بين الدولة والشعب

إلى الهاوية، فالمجتمع الدولي كان قد أبلغ البشير بأنه مطلوب إلى العدالة وعليه أن يضع يده على قلبه كلما فكر في السفر فقد يلقي عليه القبض بدلا من أن يمشي على السجادة الحمراء. تلك نهاية يستحقها البشير باعتباره مجرم حرب، ولكن ما الذي حدث للسودان في ظل حكم استحق النذب العالمي؟

ذلك ما سنتعرف عليه بعد سقوط البشير. السودان الذي حوصر بتهمة تمويل الإرهاب وإيواء الإرهابيين صار عليه أن يدفع تعويضات لأسر الضحايا الأميركيين الذين قتلوا على أيدي الإرهابيين الذين تكتمت الخرطوم على وجودهم. في الوقت نفسه فإن السودان في حاجة إلى من يمهده بالمال في مواجهة أزمات شعبه المعيشية. لقد ترك البشير شعبا عاطلا عن العمل، وهو ما فعله الحركات الإسلامية الأصولية دائما، بغض النظر عن توجهها المذهبي.

قبل البشير وإخوانه لم يكن أحد يتوقع أن يجوع السودان أو يكون في حاجة إلى من يقرضه المال لكي ينفقه على الخدمات الأساسية وعلى شعبه الذي كان يعيش دائما في صلح مع الطبيعة

اليوم يشعر السودانيون بعد أن احتقت عصا البشير أن من حقهم أن يعملوا بعد سنوات من الضياع قضوها في مسيرات بدائية استثمرها الإخوان في تنفيذ مشاريعهم التخريبية في العالم، كان السودان عبر تلك السنوات أشبه بمنصة لإطلاق الصواريخ على أهداف لم يكن الشعب السوداني يعرف عنها شيئا.

لقد فقد السودان اهليته باعتباره دولة يمكن الوثوق بها أو التعويل عليها. كان السودان بمثابة وكر لمجرمين مطلوبين عالميا. أما حين سقط البشير فقد اختفى أولئك المجرمون وصار على السودان أن يدفع الضامن وحده. لذلك يمكن القول إن السودان في كل المعايير هو دولة فاقدة الأهلية ولا تشكل نجاتها من حكم البشير وإخوانه إلا بداية عصر جديد، يمكن أن يتعرف الشعب فيه على كيان الدولة بمقياس حديث.

لا الحكومة الحالية ولا الحكومات المقبلة يمكنها أن تعيد السودان إلى الصورة بلدا منتجا، وهي الصورة التي تم تزييقها من قبل الإخوان. لا ينفع الظاهر في تحقيق شيء من ذلك، في إمكان السودانيين أن يصنعوا مستقبلهم مستقبليين من اجراء الحرية من غير التعويل على الدولة المقيدة بدبون البشير والإخوان وإرثهما الثقيل.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

بعد ثلاثين سنة من حكم جماعة الإخوان وملحقاتها يبدو السودان أشبه بحالة مرضية ليس من اليسير علاجها بمجرد غياب الأسباب ذلك لأن كل العوارض لا تزال تشير إلى أن تلك الحالة يمكن أن تقود إلى الموت إذا لم يتم تطويقها من كل الجهات وبكل الأساليب. ما فعله الإخوان بالسودان لا يمكن شطبه من الحياة العامة والسياسية السودانية خصوصا بإزاحة عمر البشير وحكومته من الحكم ومحاولة ردم الهوة التي تفصل بين السلطة وحركات المعارضة المسلحة وصولا إلى سلام لم يكن مدرجا على قائمة المشروع الإخواني الذي حول السودان إلى دار حرب دائمة.

فجرائم الحرب التي ارتكبت في عهد البشير ليست سوى المظهر المحلي الذي تجلت من خلاله سياسات الإخوان وهم يتخذون من السودان حاضنة لمشروعهم الأممي بعد أن استسلم لهم البشير سواء بشكل مباشر أو من خلال معلمه حسن القرابي، رجل الجريمة المتحذلق الذي لم ير في قتل السودانيين ما يهز مشاعره الدينية. لم يكن القتل في الداخل السوداني هو كل شيء. كان ذلك من وجهة نظر الإخوان شأننا سودانيا صاخبا يسمح لهم بالقيام بكل نشاطاتهم التي تنطلق من السودان في اتجاه أهداف تقع خارجه. ولكن هل كان البشير على ذلك القدر المبالغ فيه من البهامة حيث يسمح لعصابة بأن تتخفى وراء السودان وهي ترتكب جرائم عالمية؟

مشكلة ذلك الأبله أنه صدق أن في إمكانه أن يضبط حركة ضيوفه مثلما يضبط حركة معلمه الترابي الذي انتهى به المطاف لاجئا في قطر ومات هناك. الصحيح أن البشير نفسه كان إخوانيا. وكان تبنيه لفكر الإخواني بداية نهاية كل أسباب الحياة في دولة انتهت فقيرة بالرغم من أنها كانت مؤهلة لكي تصبح واحدة من الدول الثرية في أفريقيا.

قبل البشير وإخوانه لم يكن أحد يتوقع أن يجوع السودان أو يكون في حاجة إلى من يقرضه المال لكي ينفقه على الخدمات الأساسية وعلى شعبه الذي كان يعيش دائما في صلح مع الطبيعة.

بعد البشير وسطوة إخوانه ضاعت كل مفاهيم العمل وتدهورت الزراعة وباعت الصناعات التقليدية بالفشل وظهر الطغف العنصري وصار العنف عنوانا لإرادة أقلية حذقاء سعت إلى جر السودان إلى التهلكة وهو ما أنجزته حين غدا السودان محاصرا محروما من نعمة النظر إلى العالم بعيون مفتوحة.

أقفل الإخوان على السودان الباب ووضعوا المفتاح مثل لغم تحت وسادة البشير الذي قرر المضي قدما وسياسة التريث في التعامل مع النظام التركي، أو بكلام آخر الإهمال، وهي تترك أنها تقف على قاعدة صلبة، ونفسها الطويل سوف يساعدها على تخطي سياسة التلكؤ التي يتبناها أردوغان، لأن خطاب الإخوان لم يعد جذابا للمواطنين أو يمثل منغصا للنظام المصري الذي قطع شوطا طويلا في إعادة التوضيح على المستويين الداخلي والخارجي.

كما أن ملف القوات التركية والمرتبقة في ليبيا ليس شأننا مصرية خالصا، ففي 23 من يونيو الجاري سيعقد في برلين مؤتمر خاص بليبيا (برلين 2) على رأس أولوياته وضع حد للتدخلات الخارجية، وفي مقدمتها دور تركيا المريب هناك، والتي ستجد نفسها أمام عاصفة دولية تجبرها على الخروج دون الحصول على أي تنازلات من القاهرة في أي ملفات أخرى.

أردوغان يغازل مصر ويترك قنوات الإخوان تهاجمها

عودة الجماعة للتحريض محاولة فاشلة للضغط على القاهرة



الرئيس التركي يفشل في اختبار حسن النوايا

التحريض مرة أخرى، في محاولة فاشلة للضغط على القاهرة، ولم ينجبه إلى أن هذه الورقة فقدت الكثير من مصداقيتها وزخمها في الشارع المصري وقد تتحول مرواغته إلى عبء على أنقرة التي تريد فتح صفحة جديدة مع قوى إقليمية ودولية عديدة.

كانت القاهرة أحد أهم الاختبارات الإقليمية التي يمر بها النظام التركي للتدليل على قدرته في التخلي عن السياسات السابقة من عدمه، وتشير الحصيلة الراهنة إلى فشل ذريع، فإذا كانت مصر التي استجابت للحوار مع نظامه لم تتمكن من تسوية خلافاتها معه فلن يستطيع إعادة الكرة مع قبرص واليونان والسعودية والإمارات، وكلها كانت تراقب الحوار بين الطرفين، وتعتبر القاهرة هي البوصلة لمعرفة ما يمكن أن تصل إليه أنقرة من تحولات حقيقية في التصورات والممارسات.

لدى النظام المصري ما يشبه اليقين بأن التفاهم السياسي مع نظيره التركي غير ممكن، بسبب التباعد في المسافات والحسابات والأهداف، ومع ذلك لم يتخل عن الدخول في محادثات مع أنقرة أملا في التوصل إلى نقطة مشتركة تحافظ لكل طرف على مصالحه، ولأن القاهرة تؤمن بالتسويات السياسية للمشكلات الإقليمية ولا تريد التفرد للمنمات، حيث أمامها فرصة لتوسيع نطاق دورها في المنطقة، وبالتالي من المهم تخفيض مستوى التحديات مع تركيا وغيرها.

عادت القاهرة إلى التشديد على سياسة التريث في التعامل مع النظام التركي، أو بكلام آخر الإهمال، وهي تترك أنها تقف على قاعدة صلبة، ونفسها الطويل سوف يساعدها على تخطي سياسة التلكؤ التي يتبناها أردوغان، لأن خطاب الإخوان لم يعد جذابا للمواطنين أو يمثل منغصا للنظام المصري الذي قطع شوطا طويلا في إعادة التوضيح على المستويين الداخلي والخارجي.

كما أن ملف القوات التركية والمرتبقة في ليبيا ليس شأننا مصرية خالصا، ففي 23 من يونيو الجاري سيعقد في برلين مؤتمر خاص بليبيا (برلين 2) على رأس أولوياته وضع حد للتدخلات الخارجية، وفي مقدمتها دور تركيا المريب هناك، والتي ستجد نفسها أمام عاصفة دولية تجبرها على الخروج دون الحصول على أي تنازلات من القاهرة في أي ملفات أخرى.

تحمّل تصريحات أردوغان الإيجابية الجماعة إشارة جديدة للعودة إلى طاولة المفاوضات مع القاهرة، وهو ما يمكن أن تستجيب له اتساقا مع رغبتها في خفض الأزمات الإقليمية، لكن الجلوس هذه المرة سيكون أكثر تشددا، فقد أكدت أنقرة بما لا يدع مجالا للشك أن نواياها ليست حسنة بالرة، وعليها تقديم ما يثبت العكس أولا.

الأولى لفكرة التقارب، وصدرت من جانب عدد كبير من المسؤولين فيها إشارات حافلة بالرسائل السياسية، وتعلم أن القاهرة أهم مفتاح لتطوير علاقاتها مع دول كثيرة في المنطقة، والبوابة التي يمكن أن تعبر منها لتصغير عدد كبير من أزماتها الإقليمية الساخنة.

يتصور النظام التركي أنه يستطيع البقاء على سياساته القائمة وتطوير العلاقات مع القاهرة، ويتجاهل أن النظام المصري الذي لم يستسلم للضغوط التي مارسها أردوغان بآدوات مختلفة وهو في أوقات صعبة لا يمكنه أن يستجيب للتقارب معه أو يمنحه «شيكاً على بياض» بعد أن تحسنت أوضاعه الداخلية والإقليمية والدولية.

تجاوزت مصر الكثير من الأزمات على المستويات الثلاث، وياتت رقما مهما في التوازنات الراهنة داخل المنطقة بعد نجاحها في وقف إطلاق النار في حرب غزة الأخيرة، واستقرار العلاقات مع الإدارة الأميركية وما صدر عنها من تقييمات إيجابية لدور القاهرة الفترة المقبلة في القضية الفلسطينية، وربما غيرها من القضايا الإقليمية.

قرأ أردوغان مبعرا هذه المعادلة، ونصح بتصفيية مشكلاته مع القاهرة، ما أجبره على تمديد خطوط التواصل معها، والتي استجابت له في الحد الأدنى من خلال محادثات متدرجة وعلى أصعدة متفاوتة.

ربطت مصر أي تقدم معه بتصفيية الملفات التي أدت إلى الخصومة، لكن انتهازية الرجل قادته إلى إمكانية العودة إلى المناورة، حيث يواصل تصوراتها المضرة بالمصالح المصرية ويقطع شوطا في مجال تحسين العلاقات في وقت واحد، بمعنى أنه يريد جني كل الثمار السياسية والأمنية والاقتصادية، فلا يتخل عن ورقة الإخوان، وييقن في ليبيا لدى طويل، ويعمل على تحسين علاقاته مع دول الخليج، وتعديل موقفه في شرق البحر المتوسط.

تجاهل التقاط الرسائل التي بعثت بها القاهرة عبر مندوبيه، وجميعها تلي من شأن تعديل تصرفاته لبيتسني على الخلافات، ولن يحصل على مزايا مجانية أو تنازلات دون مقابل مادي وفوري، وحشرته القاهرة في هذه الزاوية وربطت أي تغيير بما يقدم عليه من تحركات عملية، وأخفق في عبورها بشكل يضاعف من حذر القاهرة معه.

يعتقد النظام التركي أن فرملة قنوات الإخوان مؤقتا تكفي لتطوي القاهرة صفحاتها معه، وعندما وجد أن المسألة أعقد من ذلك منح هذه القنوات إشارة للعودة إلى

عادت قنوات الإخوان التي تبثت من تركيا إلى التحريض ضد مصر، في خطوة تكشف فشل نظام رجب طيب أردوغان في اختبار حسن النوايا تجاه القاهرة وعدم جديته في حسم هذا الملف، ما يؤكد تمسكه بهذه الورقة بهدف ممارسة المزيد من الضغوط خلال جولة التفاوض القادمة. لكن النظام المصري الذي بات اليوم في مركز قوة بعد نجاحه في الملف الفلسطيني لن يقدم لأردوغان ما لم يقدمه له في أوقاته الصعبة، وسيكون منتشدا وحذرا في حال عادت أنقرة إلى فتح مسار التقارب معه.

الخبراء وجميع المرتزقة، وتعمل من وراء الستار على زيادة تعقيد الأوضاع وعدم المساعدة في تهيئة الأجواء لتسيير العملية السياسية في طريقها المرسوم نحو الانتخابات، ما يعني أنها مترددة في الخروج أو تنتظر الحصول على مكاسب كبيرة، وربما تريد الإنفاف على القاهرة كي تقبل بالأمر الواقع في ليبيا. تتبع السياسة المصرية مع تركيا نمطا صارما من التريث قد يصل إلى حد الإهمال، فانقرة هي صاحبة المبادرة

النظام المصري الذي لم يستسلم للضغوط التي مارسها أردوغان وهو في أوقات صعبة لا يمكنه أن يستجيب للتقارب معه أو يمنحه «شيكاً على بياض» بعد أن تحسنت أوضاعه الداخلية والإقليمية



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

هل هي الشيفرورينا السياسية التي يتبناها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أم الانتهازية التي لا يريد الرجل التخلي عنها، ففي الوقت الذي وجه فيه إشارات غزل إلى مصر وكجزء أهمية تطوير العلاقات معها، لا تزال قنوات جماعة الإخوان التي تبثت إرسالها من بلاده تواصل الانتقادات للنظام المصري والتحريض عليه، وكان التعليمات التي أصدرتها أنقرة لهذه القنوات سابقا بالكف عن مهاجمة القاهرة استنفدت أغراضها وعادت إلى جدول أعمالها الحافل بالنسب واللعن.

مضى شهر على آخر جولة من المحادثات المباشرة بين مصر وتركيا لدراسة مسألة التقارب بينهما ولم يحدث تقدم ملموس يوحى بالتطور السياسي بين البلدين، فاللقاء الذي عقده وفد دبلوماسي تركي مع آخر مصري في القاهرة يومي 6 و5 من مايو الماضي انتهى بصياغة فضفاضة ومفتوحة على كل الاحتمالات، وفي ظل عدم البناء على هذا الاجتماع والسمت الذي يخيم الآن تاكد أن القاهرة لم تتلق ردودا حاسمة من تركيا تجعلها تتخبط في محادثات جديدة لتصفية القضايا العالقة.

لم يحدث تغير في ملف الإخوان مثلا، فلا أنقرة أوقت بوعدها بوقف التحريض الذي تمارسه قنوات الجماعة من إسطنبول، ولا قامت بتسليم مطلوبين منهم صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية في أحداث عنف وإرهاب، ما يثبت فشل اختبار حسن النوايا الذي شددت عليه القاهرة في الاجتماعات الأمنية والسياسية كسبيل وحيد للتقارب، وأن النظام التركي لا يريد التخلي عن الإخوان وهو يعلم أنها من بين الأسباب الرئيسية للتباعد معه، ما يثبت أن الروابط بين الجانبين كبيرة.

وعلى مستوى الأزمة الليبية، لم تنفذ أنقرة تفاهاتها مع القاهرة بسحب معادتها العسكرية وترحيل